التقرير السنوي 2013

ضمان الفرص ■ ضمان الاستثمارات

25 years MIGA

أبرز الأنشطة

السنة المالية 2013

في السنة المالية 2013، بلغ مجموع الضمانات التي أصدرتها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 2.8 مليار دولار لمشروعات في البلدان النامية الأعضاء فيها. وجرى إصدار ضمانات إضافية بلغت 3.5 مليون دولار في إطار الصناديق الاستئمانية التي تديرها الوكالة. وهذا رقم قياسي آخر من الإصدارات الجديدة بالنسبة للوكالة تم تحقيقه للسنة الثالثة على التوالي. علماً بأن نسبة 82 في المائة من المشروعات التي قدّمت الوكالة الضمان لها تناولت واحداً على الأقل من المجالات الأربعة ذات الأولوية الإستراتيجية التي اعتمدتها الوكالة. وفي نهاية هذه السنة، بلغ إجمالي التغطيات الضمانية التي أصدرتها الوكالة 10.8 مليار دولار، مما يعتبر استمراراً لاتجاه نمو عملياتها.

وتجدر الإشارة على نحو خاص إلى أن الاستثمارات التي ساندتها الوكالة في هذه السنة حصلت على عدد غير مسبوق من شهادات التقدير في مجالات صناعاتها تقديراً لعلو أهمية ومستوى ابتكارات تعاملاتها.

كما حصلت الوكالة على موافقة مجلس المديرين التنفيذيين على توسيع نطاق التغطية الضمانية ضد عدم الوفاء بالالتزامات المالية ليشمل مؤسسات الأعمال المملوكة للدولة.

ولم تسدد الوكالة أية مطالبات في هذه السنة المالية

الضمانات المصدرة	2009	2010	2011	2012	2013	السنوات المالية 1990-2013
عدد المشروعات التي ساندتها الضمانات[1]	26	19	38	50	30[1]	727
المشروعات الجديدة[2]	20	16	35	38	26	-
المشروعات التي سبقت مساندتها[3]	6	3	3	12	4	-
عدد عقود الضمان المُصدرة	30	28	50	66	47	1143
مبلغ إصدارات الضمانات الجديدة، إجمالي (مليار دولار)[4]	1.4	1.5	2.1	2.7	2.8	30.0
إجمالي التغطيات الضمانية (مليار دولار)[4]	7.3	7.7	9.1	10.3	10.8	-
صافي التغطيات الضمانية (مطروحاً منه مبالغ إعادة التأمين) (مليار دولار)[5]	4.0	4.3	5.2	6.3	6.4	-

1. *مشروعان إضافيان تمت مساندتهما في إطار الصندوق الاستئماني لضمان الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي تديره الوكالة الدولية لضمان الاستثمار*
2. *مشروعات حصلت على المساندة من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار لأول مرة في السنة المالية 2013 (شاملة التوسعات)*
3. *مشروعات ساندتها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في السنة المالية 2013 وفي سنوات سابقة*
4. *يشمل المبالغ المعبأة من خلال البرنامج التعاوني لضمان الاكتتابات (CUP)*
5. *إجمالي التغطيات الضمانية هو الحد الأقصى لإجمالي المسؤولية الضمانية. صافي التغطيات الضمانية هو إجمالي التغطيات الضمانية مطروحاً منه مبالغ إعادة التأمين*

أبرز أنشطة العمليات

قدّمت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تغطيات ضمانية لمشروعات في المجالات التالية في السنة المالية 2013:

	عدد المشروعات التي تمت مساندتها	نسبة المشروعات التي تمت مساندتها (نسبة مئوية)	مبلغ الضمانات المُصدرة (بملايين الدولارات)	نسبة المشروعات حسب القيمة الدولارية (نسبة مئوية)
المجال ذو الأولوية[1]				
البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية[2]	21	70	2047.3	74
الاستثمارات "فيما بين بلدان الجنوب"[3,4]	7	23	357.0	12
البلدان المتأثرة بالصراعات	7	23	1150.3	41
المشروعات المعقَّدة[5]	11	37	1924.4	69
المنطقة				
آسيا والمحيط الهادئ	4	13	492.3	18
أوروبا وآسيا الوسطى	6	20	537.1	19
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	3	10	67.1	3
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[6]	3	10	172.9	6
أفريقيا جنوب الصحراء	14	47	1,511.6	54
القطاع				
الصناعات الزراعية، والصناعات التحويلية، والخدمات[6]	14	47	385.0	14
المالي	5	17	471.6	17
البنية التحتية	9	30	1,272.3	46
النفط، والغاز، والتعدين	2	6	652.1	23
المجموع	**30**		**2,780.7**	

1. *بعض المشروعات تتناول أكثر من مجال من بين المجالات ذات الأولوية.*
2. *أشد بلدان العالم فقراً.*
3. *الاستثمارات من أحد البلدان النامية (المدرجة في الفئة الثانية) الأعضاء في الوكالة في بلد آخر من الفئة نفسها.*
4. *هذه الأرقام هي مشروعات متضمِّنة مستثمر واحد أو أكثر من بلدان في الجنوب.*
5. *مشروعات معقدة شاملة ما هو في قطاع البنية التحتية، وقطاع الصناعات الاستخراجية، وقطاع الهيكلية المالية.*
6. *مشروعان بما بلغ مجموعه 3.5 مليون دولار تمت أيضاً مساندتهما في إطار الصندوق الاستئماني لضمان الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي تديره الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.*

بلغ دخل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار من عملياتها في هذه السنة 19.1 مليون دولار، مقابل 17.8 مليون دولار في السنة المالية 2012.

الدخل المتحقق من الأقساط والرسوم والاستثمارات* (بملايين الدولارات)

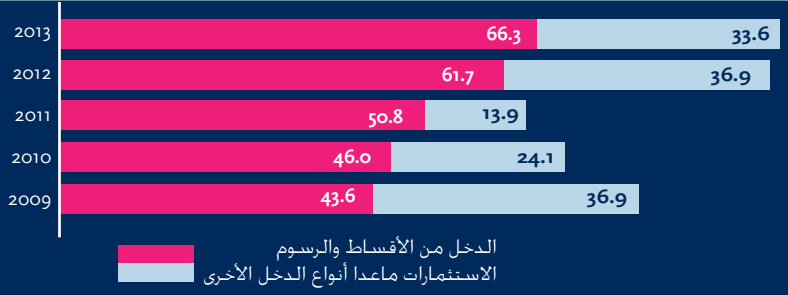

أضواء على مجموعة البنك الدولي في السنة المالية 2013

أبرز الأنشطة

مجموعة البنك الدولي هي مصدر رئيسي من مصادر المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية في مختلف مناطق العالم. وتعمل المؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الدولي معاً ويكمّل كل منها أنشطة الأخرى لتحقيق أهدافها المشتركة في القضاء على الفقر المدقع وتشجيع الازدهار المشترك. وتتبادل مجموعة البنك الدولي المعارف وتساند المشروعات في مجالات: الزراعة، والتجارة، والتمويل، والرعاية الصحية، وتقليص الفقر، والتعليم، والبنية التحتية، والحوكمة، وتغيّر المناخ، وفي مجالات أخرى من أجل نفع الناس في البلدان النامية.

في السنة المالية 2013، ارتبطت مجموعة البنك الدولي بتقديم 52.6 مليار دولار لعمليات في تلك المجالات.

ارتبط البنك الدولي، الذي يضم المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، بتقديم 31.5 مليار دولار من القروض والمُنح للبلدان الأعضاء فيه. ومن أصل ذلك المجموع، بلغت ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية لأشد بلدان العالم فقراً 16.3 مليار دولار.

وارتبطت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بتقديم ما مجموعه 18.3 مليار دولار وعبأت مبلغاً إضافياً قدره 6.5 مليار دولار من أجل تنمية القطاع الخاص في البلدان النامية. وتوجه حوالي نصف ذلك المجموع إلى بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.

وأصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) ضمانات بمبلغ 2.8 مليار دولار لمساندة استثمارات في البلدان النامية. وتوجه حوالي ثلاثة أرباع ذلك المجموع إلى بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. ورحبت الوكالة بعضوين جديدين هما ساو تومي وبرنسيبي وجزر القمر في هذه السنة المالية.

التعاون في إطار مجموعة البنك الدولي

تركز المشروعات والبرامج المشتركة بين مؤسسات مجموعة البنك الدولي على تشجيع التنمية المستدامة، وذلك من خلال: توسيع نطاق الأسواق المالية، وإصدار الضمانات للمستثمرين والمُقرضين التجاريين، وتقديم الخدمات الاستشارية بغية تحسين أوضاع الاستثمار في البلدان النامية. ويقوم البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بالعمل معاً في حفز المشروعات التي تتيح الموارد للمتعاملين مع تلك المؤسسات من خلال زيادة الابتكار ودرجة الاستجابة. ويُبرز هذا التقرير عدداً من تلك الأنشطة.

تضم مجموعة البنك الدولي خمس مؤسسات مترابطة ترابطاً وثيقاً وهي:

البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، الذي يُقرض حكومات البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية.

المؤسسة الدولية للتنمية الدولية (IDA)، التي تقدّم قروضاً بدون فوائد، أو اعتمادات، ومُنحاً لحكومات أشد البلدان فقراً.

مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، التي تقدّم قروضاً، ومساهمات في أسهم رأس المال، وخدمات استشارية لحفز استثمار القطاع الخاص في البلدان النامية.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، التي تقدّم تأميناً ضد المخاطر السياسية أو ضمانات ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية بغية تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في البلدان النامية.

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)، الذي يقدّم تسهيلات دولية للمصالحة والتحكيم في منازعات الاستثمار.

وجهات نظر القيادات

رسالة من جيم يونغ كيم، رئيس مجموعة البنك الدولي

نحن الآن في لحظة تاريخية تبشّر بالنجاح. فبفضل النجاحات التي تحققت في عقود السنوات القليلة الماضية والآفاق الاقتصادية الموائمة، سنحت حالياً للبلدان النامية فرصة لا سابقة لها: فرصة القضاء على الفقر المدقع في غضون جيل واحد. وهذه فرصة يجب ألّا تضيع.

في أوائل هذه السنة، وضعت مجموعة البنك الدولي لنفسها ولشركائها من مؤسسات التنمية هدفين محددين قابلين للقياس: القضاء فعلاً على الفقر المدقع من خلال تقليص نسبة الذين يعيشون على أقل من دولار وربع الدولار في اليوم إلى 3 في المائة بحلول العام 2030، وتشجيع الازدهار المشترك من خلال زيادة مداخيل نسبة 40 في المائة الأشد فقراً من بين السكان في كل من البلدان النامية.

هذان هدفان طموحان، كما أن تحقيق النجاح فيهما ليس حتمياً. فبعد بداية الأزمة المالية العالمية في العام 2008 بحوالي خمس سنوات، مازال انتعاش الاقتصاد العالمي ضعيفاً. فالبلدان المتقدمة تعاني من البطالة وضعف نمو اقتصاداتها. والبلدان النامية تشهد نمواً أبطأ مما كان قبل الأزمة. كما أن مكافحة الفقر ستزداد صعوبة مع السير نحو تحقيق ذلك الهدف، وذلك لأن الذين سيظلون فقراء هم الأصعب وصولاً إليهم.

ويمكن أن تؤدي تحديات أخرى إلى مخاطر جديدة تواجه تقليص الفقر. فالنزاعات وعدم الاستقرار السياسي يثيران مخاطر رئيسية لأنهما يزيدان الفقر ويخلقان عقبات طويلة الأمد تعوق عملية التنمية. كما أن ارتفاع درجات حرارة الكرة الأرضية يمكن أن يؤدي إلى: زيادة انتشار وحجم المناطق التي يصيبها الجفاف واحتباس الأمطار، مع زيادة تواتر حدوث وقائع الأحوال الجوية الشديدة، مما سيؤدي إلى تكاليف لا يمكن التكهّن بها من حيث الأرواح والموارد المالية.

ولكنني مازلت متفائلاً بأن بلوغ الهدفين في متناول اليد. علماً بأن تحقيق ذلك يتطلب التعاون المنهجي والمثابر فيما بين مؤسسات مجموعة البنك الدولي والبلدان الأعضاء فيها – البالغ عددها 188 بلداً – والشركاء الآخرين في عملية التنمية.

ولقد نوهنا إلى أن الحكومات، ولاسيما في الأوضاع الراهنة، لا يمكنها الاعتماد على المساعدات الإنمائية فقط بغية تحقيق التزاماتها تجاه مواطنيها. وللقطاع الخاص دور هائل ينبغي أن يقوم به، سواء بمفرده أو بمشاركة من الحكومات من خلال الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص. وفي هذا المقام، تسهم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بدور هام، وذلك ومن خلال حفز الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يساند النمو الاقتصادي، ويقلص الفقر، ويحسّن حياة الناس في الأماكن التي هي بأمس الحاجة إلى ذلك.

أصدرت الوكالة في هذه السنة ضمانات ضربت رقماً قياسياً بلغ 2.8 مليار دولار ضد المخاطر السياسية، مما يشكّل ركيزة للاستثمارات في قطاعات ومناطق متنوعة. فقد توجهت نسبة أربع وسبعين في المائة إلى أشد البلدان فقراً المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. كما ساندت نسبة أربع وخمسين

في المائة تنمية القطاع الخاص في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، وساندت نسبة 41 في المائة مشروعات تغييريّة في بلدان ضعيفة أو متأثرة بالصراعات. ويبيّن هذا التقرير السنوي الأثر الإنمائي الكبير الذي ينجم عن المساندة التي تقدمها الوكالة، كما يبيّن قدرتها على إقامة شراكات تتسم بالفاعلية سواء خارج مجموعة البنك الدولي أو فيما بين مؤسساتها.

تُبرز عدة مشروعات ساندتها الوكالة في السنة المنصرمة ازدياد قوة التعاون فيما بين مؤسسات مجموعة البنك الدولي بغية تحقيق أهدافها. وتُبيّن نتائج هذا التعاون كيف أننا نستطيع معاً استخدام خبرتنا الكبيرة ومواردنا لمساعدة البلدان والشركاء الآخرين في العثور على حلول خلاقة ومتكاملة بشأن تحديات عملية التنمية.

ويجدر خصوصاً التنويه إلى المشروعات التغييرية التي ساندتها الوكالة في كوت ديفوار. ففي هذه السنة، ساندت الوكالة – جنباً إلى جنب مع مؤسسة التمويل الدولية والمؤسسة الدولية للتنمية – محطة كهرباء Azito الحرارية التي أدخلت قدرات توليد الطاقة إلى ذلك البلد. كما ساندت جنباً إلى جنب مع المؤسسة الدولية للتنمية تشييد وتشغيل مرفق نفط وغاز قبالة الساحل سوف يؤدي إلى تخفيض تكاليف إنتاج الطاقة في هذا البلد والحدّ من استخدام الاحتياطيات من النقد الأجنبي لاستيراد مواد توليد الطاقة. وأكملت المشروعات التغييرية هذه جسر Henri Konan Bedie في مدينة أبيجان الذي يتعين على مستخدميه دفع رسوم ذلك الاستخدام، وهو أول شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص منذ نهاية الحرب الأهلية في العام 2011 في مشروع ساندته الوكالة أيضاً في السنة المنصرمة. علماً بأن المساندة التي قدمتها الوكالة لتلك الاستثمارات فقط أدت إلى حفز ما يزيد على ملياري دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا مبلغ كبير بالنسبة لهذا البلد المتأثر بالصراعات.

أسهم أداء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في هذه السنة كثيراً في المساعدة في بلوغ الهدفين المحددين في القضاء على الفقر المدقع بحلول العام 2030 وتشجيع الازدهار المشترك. وأود خصوصاً شكر إيزومي كوباياشي التي انتهت قبل فترة وجيزة ولايتها بصفتها نائباً للرئيس لشؤون الوكالة. فما أبدته من ابتكار ومثابرة في القيادة، بالاقتران مع مهنيتها والتزامها في إدارة شؤون الوكالة وموظفيها، سهّل للوكالة تحقيق نتائج غير عادية. وأنا أتطلع للعمل مع كيكو هوندا خلفاً لإيزومي لكي نواصل في السنوات القادمة الزخم القوي الذي شهدته الوكالة.

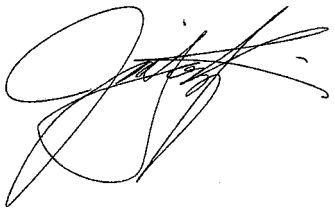

جيم يونغ كيم
30 يونيو/حزيران 2013

مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة الدولية لضمان الاستثمار

يوجه برامج وأنشطة الوكالة مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين اللذان يمثلان 179 بلداً عضواً فيها. ويعيّن كل بلد محافظاً واحداً ومحافظاً مناوباً. وتناط سلطات الوكالة المؤسسية بمجلس المحافظين الذي يفوض معظم صلاحياته لمجلس مديرين تنفيذيين يضم 25 مديراً.

وحقوق التصويت مرجّحة حسب الحصّة من رأس المال التي يمثلها كل مدير. ويجتمع المديرون بصفة منتظمة في مقر مجموعة البنك الدولي في واشنطن العاصمة، حيث يستعرضون ويبتّون في المشروعات الاستثمارية ويشرفون على سياسات الإدارة بشكل عام.

كما يعمل المديرون أعضاء في واحدة أو أكثر من عدة لجان دائمة هي:

- لجنة المراجعة
- لجنة الموازنة
- اللجنة المعنية بالفاعلية الإنمائية
- لجنة نظام الحوكمة والشؤون الإدارية
- لجنة شؤون الموظفين

تساعد هذه اللجان مجلس المديرين التنفيذيين في النهوض بمسؤولياته الإشرافية من خلال عمليات الفحص المتعمّق للسياسات والإجراءات المعنيّة.

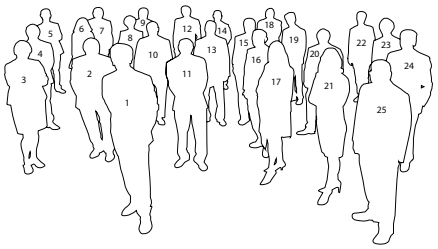

مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة الدولية لضمان الاستثمار،
حتى 30 يونيو/حزيران 2013

1: Merza Hasan; 2: Agapito Mendes Dias; 3: Satu Santala; 4: Roberto B. Tan; 5: John Whitehead; 6: Marie-Lucie Morin; 7: Shaolin Yang; 8: Gwen Hines; 9: Vadim Grishin; 10: Mukesh N. Prasad; 11: Mansur Muhtar; 12: Piero Cipollone; 13: Omar Bougara; 14: Ibrahim M. Alturki (alternate); 15: Gino Alzetta; 16: Hideaki Suzuki; 17: Ingrid-Gabriela Hoven; 18: Denny H. Kalyalya; 19: César Guido Forcieri; 20: Juan José Bravo; 21: Sara Aviel (alternate); 22: Hervé de Villeroché; 23: Frank Heemskerk; 24: Jörg Frieden; 25: Sundaran Annamalai

رسالة من إيزومي كوباياشي، نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، 2008-2013

هنالك علامات على أن الاقتصاد العالمي وصل إلى نقطة تحوّل — فالمخاطر الحقيقية التي شهدناها في السنوات الأخيرة تراجعت وأصبح الوضع أقل تقلّباً. ومع أن البلدان العالية الدخل مازالت تشهد معدلات نمو اقتصادي متواضعة عند حوالي 1.2 في المائة في العام 2013، فمن المتوقّع أن تشهد البلدان النامية معدل نمو يبلغ 5.1 في المائة.

إن النمو النسبي الذي تشهده البلدان النامية مازال يزيد في جاذبيتها للمستثمرين الأجانب. وهذا أحد أسباب ما رأيناه من ازدياد الطلب على أدوات تخفيض المخاطر، وهي الأدوات التي تتيحها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، مع سعي المستثمرين لتحقيق عوائد في بيئات أكثر تحدّياً. وعلى خلفية ذلك، احتفلت الوكالة في هذه السنة بمرور 25 سنة على تأسيسها وبأدائها الممتاز حيث أصدرت ما قيمته 2.8 مليار دولار من التغطيات الضمانية الجديدة.

ازدادت ملاءمة التفويض الممنوح للوكالة في حفز الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية في إطار رسالة مجموعة البنك الدولي عموماً الهادفة للقضاء على الفقر المدقع وتشجيع الازدهار المشترك. وتدرك الوكالة أن للقطاع الخاص دوراً هاماً يسهم به في مساعدة عملية التنمية. فالتحدي الماثل أمام الوكالة هو التأكّد من تسهيل الاستثمارات الصحيحة التي: تؤدي إلى خلق القيمة للقطاع الخاص، وهي مستدامة بغية تحقيق منافع إنمائية دائمة للبلدان المضيفة لتلك الاستثمارات. ويُبرز هذا التقرير النتائج الإيجابية التي حققتها الوكالة في هذه السنة – سواء من حيث أنشطة الأعمال الجديدة أو الأثر الإنمائي الذي نجم عن مشروعات قائمة أدت إلى تحسين حياة الناس في مختلف مناطق العالم.

أود التنويه إلى جهود الوكالة المستمرة لتنمية أنشطة أعمالها، بما في ذلك تقوية أنشطة الوصول والتواصل مع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في إطار سعي تلك البلدان للعثور على المزيد من طرق اجتذاب التمويل والاستثمارات من القطاع الخاص. علماً بأن توسيع عمليات الوكالة في آسيا وتواجدها في أوروبا ساعد في الإسهام بسنة أخرى من النتائج الإيجابية في أنشطة أعمالها. وحافظت الوكالة على التركيز على المجالات ذات الأولوية الإستراتيجية بالنسبة لها وهي مساندة الاستثمارات في: أشد البلدان فقراً المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية في البنك الدولي، والبلدان الضعيفة والمتأثرة بالصراعات، والمشروعات المعقدة، والاستثمارات فيما بين بلدان الجنوب. وتناولت ثلاثة أرباع المشروعات التي ساندتها الوكالة مجالاً واحداً على الأقل من مجالات الأولوية الإستراتيجية، وهذا ما يشكّل 82 في المائة من حجم أنشطة الأعمال الجديدة.

حافظت الوكالة على تنوّع أنشطة أعمالها في هذه السنة المنصرمة، فمشروعاتها في أفريقيا جنوب الصحراء شكّلت أكبر نسبة من حجم أنشطة الأعمال الجديدة وبلغت 54 في المائة، أي ما يزيد على مثلي المستوى البالغ 24 في المائة في السنة الماضية، وأكثر من أربعة أمثال المستوى البالغ 12 في المائة في السنة المالية 2011. كما ازداد تنوع قطاعات أنشطة أعمال الوكالة زيادة قوية مع ازدياد المشروعات المعقدة في قطاعي البنية التحتية والصناعات الاستخراجية إلى 69 في المائة من حجم أنشطة الأعمال الجديدة مقابل 60 في المائة في السنة المالية 2012. ومما يشكل ركيزة تلك النتائج القوية في أنشطة الأعمال الطبيعة التغييرية للعديد من تلك المشروعات، التي تساعد في إدخال الكهرباء والنقل والتكنولوجيات الأكثر فاعلية إلى البلدان النامية الأعضاء في الوكالة، وهي هامة على نحو خاص للاقتصادات الضعيفة والمتأثرة بالصراعات لأنها في أمس الحاجة للاستثمارات.

يبيّن الأثر الذي نجم عن المشروعات التي ساندتها الوكالة أيضاً الدور القوي الذي يمكن أن يسهم به القطاع الخاص في تخفيف حدة الفقر من خلال تعبئة رأس المال من القطاع الخاص لصالح القطاعات التي لها أثر إنمائي واسع مثل: البنية التحتية،

والصناعات الزراعية، والصناعات التحويلية. ومع قيام القطاع الخاص بتقديم تلك الاستثمارات التي تمس الحاجة إليها، يؤدي ذلك إلى تكميل جهود حكومات البلدان المضيفة في وضع أساس زيادة إنتاجية النشاط الاقتصادي الذي يخلق فرص العمل والنمو. كما أن تلك الاستثمارات تضطلع بدور هام في الإسهام بالنمو الاقتصادي والاستدامة الاجتماعية في المجتمعات المحلية المحيطة بتلك المشروعات.

وتواصلت الوكالة مع الشركاء الخارجيين الحاليين والجدد بغية تبادل المعرفة بشأن الممارسات والحلول الإنمائية في مجالات الصناعات المعنية. واشتمل ذلك التواصل على أنشطة مثل المؤتمرات المعنية بكل من: إدارة المخاطر السياسية العالمية، والتواصل فيما بين كبار المديرين، وزيارة المشروعات التي ساندتها الوكالة – بما في ذلك زيارة قمت بها شخصياً إلى العراق والأراضي الفلسطينية، وهما منطقتان تتسمان بالصراعات والضعف. كما شاركنا في أول بعثة من البنك الدولي إلى ميانمار، ونأمل معاً تقليص الفقر وتعزيز النمو في ذلك البلد من خلال تطوير البنية التحتية لقطاع الطاقة وإصلاحات أخرى.

قامت الوكالة في هذه السنة المالية المنصرمة بتدعيم شراكاتها مع مؤسسات مجموعة البنك الدولي عموماً، وعملت على طرقٍ لتعزيز التعاون معها في المجالات ذات الأولوية الإستراتيجية بالنسبة لها. ونضجت على نحوٍ خاص شراكتها مع مؤسسة التمويل الدولية من أجل تطوير أنشطة الأعمال، وأصبحت نموذج عمل ساعد في حفز التطوير المشترك لأنشطة الأعمال وتبادل المعرفة، مع تقديم الحلول المثلى للجهات المتعاملة مع كل من الوكالة والمؤسسة.

وعلى الصعيد الداخلي، حافظت الوكالة على التركيز على تدعيم أنظمة تكنولوجيا المعلومات لديها بهدف: الوفاء بالاحتياجات غير المتوقعة، وتبسيط الإجراءات بما يسهل زيادة المرونة والاستجابة للمتعاملين معها. كما واصلت التأكيد على تنويع جهاز موظفيها المهنيين من ذوي المواهب. ورحبت في هذه السنة المنصرمة بأربعة موظفين جدد في إطار برنامج المهنيين الذي اعتمدته.

ولقد وصلتُ إلى آخر فترة عملي في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وأود توجيه الشكر لمجلس المديرين التنفيذيين والشركاء الآخرين، وأيضاً للمتعاملين مع الوكالة، على ما أسدوه من إرشاد وما قدموه من مساندة في دفع مسيرة عمل هذه المؤسسة الهامة. وأشعر وأنا أغادر الوكالة بالثقة بأنها في مركز جيد للوفاء بالتفويض الممنوح لها في تسهيل الاستثمار الذي يدفع النمو ويؤدي إلى تحسين حياة الناس. وأود توجيه الشكر للرئيس جيم كيم يونغ على حسن القيادة. وأود قبل كل شيء أن أعرب عن عميق الامتنان لجهاز إدارة الوكالة وموظفيها على مهنيتهم والتزامهم طوال فترة ولايتي فيها من أجل الوفاء برسالة الوكالة في البلدان التي تعمل فيها. ولقد كان العمل معكم شرفاً لي.

إيزومي كوبایاشي
30 يونيو/حزيران 2013

رسالة من كيكو هوندا، نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

يسعدني أن أرسل التقرير السنوي 2013 الصادر عن الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وهو يبرز قوة أداء الوكالة في هذه السنة المنصرمة.

وأشعر بالحماس وأنا أنضم إلى مجموعة البنك الدولي وأشارك في الهدف النبيل الرامي إلى القضاء على الفقر المدقع وتشجيع الازدهار المشترك.

نحن ملتزمون بالعمل مع المتعاملين مع الوكالة ومع الشركاء في عملية التنمية بغية تقديم الحلول التي من شأنها المساعدة في تحقيق الهدفين المعنيين. فأدوات تخفيض المخاطر التي تتيحها الوكالة يمكنها الإسهام بدور جوهري في: تعبئة التمويل اللازم لتنفيذ مشروعات بنية تحتية تغييرية، وإقامة مؤسسات أعمال تؤدي إلى خلق فرص العمل، وإتاحة القدرة على الحصول على الموارد التمويلية.

وأتطلع إلى العمل مع مجلس المديرين التنفيذيين ومع شركاء الوكالة وجهاز موظفيها على الوفاء بالهدفين المعتمدين. ويشرفني أن أسهم في هذا العمل الهام.

كيكو هوندا
15 يوليو/تموز 2013

فريق إدارة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

Izumi Kobayashi
نائب الرئيس التنفيذي

Michel Wormser
نائب الرئيس ورئيس خبراء العمليات

Ana-Mita Betancourt
المدير والمستشار القانوني العام للشؤون القانونية والمطالبات

Kevin W. Lu
مدير إقليمي، آسيا والمحيط الهادئ

Edith P. Quintrell
مدير إدارة العمليات

Lakshmi Shyam-Sunder
رئيس الخبراء الماليين ومدير إدارة التمويل والمخاطر

Ravi Vish
رئيس الخبراء الاقتصاديين ومدير إدارة الاقتصاد والاستدامة

Marcus S. D. Williams
مستشار لشؤون الإستراتيجية والعمليات

الأثر الإنمائي للوكالة الدولية لضمان الاستثمار

هنالك علامات على انتعاش بطيء في النشاط الاقتصادي العالمي. ومما يساند تلك العلامات: انخفاض أسعار الفائدة، وازدياد السيولة المالية العالمية، وتحسّن الأوضاع المالية العالمية، وازدياد معدلات نمو التجارة العالمية، وازدياد قوة الطلب المحلي.

علماً بأن آفاق الاقتصاد العالمي كما يراها البنك الدولي تتوقع نمواً عالمياً ضعيفاً نسبياً عند مستوى 2.2 في المائة في العام 2013. ولكنه يزداد قوة على نحو تدريجي ليبلغ 3.0 في المائة و 3.3 في المائة في العام 2014 والعام 2015 على التوالي. ومن المهمّ حسب تحليلات البنك الدولي أن الاقتصاد العالمي دخل في مرحلة تحوّل إلى ما من المرجّح أن يكون فترة أكثر سلاسة وأقل تقلبات.

وعلى الرغم من هبوط المخاطر الحادة في البلدان عالية الدخل، مازالت هنالك مخاطر انخفاض أكثر تواضعاً مع مواصلة تلك الاقتصادات عملية التكييف الاقتصادي. ومن المتوقع بطء النمو في عدد من السنوات القادمة. وفي الوقت نفسه، تظل البلدان النامية الدافع الرئيسي للنمو العالمي في حين تسير الاقتصادات المتقدمة نحو الانتعاش – ولكننا ننوه إلى أن توسع الاقتصادات النامية أبطأ مما كان في السنة الماضية.

اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر

في ظل البيئة العالمية الضعيفة نوعاً ما، هبطت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية بواقع 4.5 في المائة في العام 2012 عند مستوى 670 مليار دولار. ومن المتوقع انتعاشها في العام 2013 إذ من المتوقع ازدياد تلك التدفقات إلى البلدان النامية لتبلغ 719 مليار دولار. ومازالت تلك التدفقات إلى البلدان النامية تشكّل نسبة كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي: فهي بلغت 45 في المائة من التدفقات في العام 2012.

ومن المهمّ على نحو خاص أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان النامية بلغت رقماً قياسياً جديداً في العام 2012 – بتقديرات عند مستوى 238 مليار دولار – وبذلك تواصل اتجاه الصعود الذي شهدته في السنوات الأخيرة. ومن المتوقع أن تبلغ 275 مليار دولار في العام 2013. علماً بأن حوالي ربع مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من البلدان النامية يتوجه إلى بلدان نامية أخرى (استثمار "من بلد في الجنوب إلى بلد آخر في الجنوب"). وتفوق خطى التدفقات فيما بين بلدان الجنوب خطى الاستثمار التقليدي بوصفه مصدراً من مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد، حيث إن المستثمرين في أوروبا والولايات المتحدة شعروا بعبء التباطؤ الاقتصادي حديث العهد وبالأزمة في منطقة اليورو.

وفيما يتعلق بأحاسيس المستثمرين، يواصل النمو النسبي الذي تشهده البلدان النامية زيادة جاذبية تلك الاقتصادات بالنسبة للمستثمرين الأجانب. ويفيد استطلاع استقصائي قامت به في العام 2012 وحدة استخبارات مجلة الإيكونوميست، بتكليف من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ولصالح التقرير الصادر عن الوكالة بعنوان "*الاستثمار العالمي والمخاطر السياسية*"، بأن المستثمرين مازالوا متفائلين بشأن آفاق استثماراتهم في البلدان النامية. وفي الواقع،

توقع أكثر من نصف الذين أجابوا على أسئلة الاستطلاع زيادة استثماراتهم في تلك البلدان في الأمد القريب.

دور الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

يعتبر التأمين الذي تتيحه الوكالة ضد المخاطر غير التجارية في البلدان النامية أداة قوية بالنسبة للعديد من المستثمرين والمُقرضين الذين يدخلون تلك الأسواق. وفي العديد من الحالات، تساعدهم الضمانات التي تتيحها الوكالة في معالجة التردّد الذي قد يُصيب القرارَ بشأن المُضيّ في الاستثمار المعني، ولاسيما في البلدان التي يسود الاعتقاد بأنها عالية المخاطر. وفي الحقيقة، يمكن أن يحسم وجود ضمانات الوكالة الفرق بين قرار المُضيّ أو عدم المُضيّ في بعض الاستثمارات. ويتزايد استخدام الضمانات التي تتيحها الوكالة باعتبارها وسيلة لتعزيز الأهلية التي تساعد المتعاملين مع الوكالة في تأمين التمويل اللازم بشروط أفضل ولآجال أطول.

تشجع الوكالة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، وذلك وفاء برسالتها المتمثّلة في: مساندة النمو الاقتصادي، وتقليص الفقر، وتحسين حياة الناس. وجنباً إلى جنب مع الزملاء في مجموعة البنك الدولي، تعمل الوكالة مع المستثمرين في هيكلة المشروعات بطرق تحقق المنافع لكافة الأطراف وتشجع العلاقات الإيجابية مع المجتمعات المحلية المعنية. وقد أثمر تعاون الوكالة مع البنك الدولي ومع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) في عدة مشروعات إنمائية جداً شملت: سد بوجاغالي لتوليد الكهرباء بطاقة المياه في أوغندا الذي بدأ عمله في هذه السنة، وتوسعة محطة كهرباء أزيتو الحرارية في كوت ديفوار (انظر الإطار 1). وعلى نطاق أوسع، يضمن تعاون الوكالة مع مؤسسات مجموعة البنك الدولي عموماً اتساق المساندة التي تقدمها لأي استثمار مع الإستراتيجية التي تعتمدها المجموعة بشأن البلد المضيف المعني. وغالباً ما تكون قدرة الوكالة على استقطاب خبرات المجموعة في المعايير البيئية والاجتماعية ذات قيمة كبيرة بالنسبة للمتعاملين مع الوكالة وللأثر الإنمائي الناجم عن الاستثمارات التي تضمنها.

يسرّ الوكالة أن تحتفل بالذكرى الخامسة والعشرين لتأسيسها. وتعتبر هذه الذكرى مناسبة جيدة للتمعّن بمنجزات الوكالة حتى الآن والفرص التي أمامها في السنوات الخمس والعشرين القادمة. وقد أصدرت الوكالة منذ تأسيسها ما بلغ 30 مليار دولار من الضمانات لمشروعات في مجموعة متنوعة جداً من القطاعات تغطي كافة مناطق العالم. وستواصل الوكالة في سيرها في عملها التركيز على إتاحة التغطية التأمينية للمشروعات حيثما كانت تسفر عن أكبر أثر، ولاسيما تلك المشروعات المتسقة مع الأولويات الإستراتيجية المدرجة تفاصيلها أدناه.

التركيز الإستراتيجي للوكالة الدولية لضمان الاستثمار

يهتدي عمل الوكالة بأربع أولويات إستراتيجية، وتشكّلت تلك الأولويات في ضوء رسالة مجموعة البنك الدولي وهي: القضاء على الفقر المدقع، وتشجيع الازدهار المشترك، والاحتياجات الإنمائية في البلدان الأعضاء في الوكالة، وضرورة تركيز الوكالة على ميزتها النسبية وتكميل أنشطة مؤسسات التأمين الأخرى.

الأولوية الأولى بالنسبة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار هي تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في أشد البلدان فقراً. وفي السنة المالية 2013، كانت نسبة 74 في المائة من حجم الضمانات التي قدّمتها الوكالة في تلك الفئة. فالأمثلة التي تتعلق بهذه الأولوية تشمل مساندة الوكالة لكل من: مشروعات توليد كهرباء في أوغندا وبنغلاديش، ومزرعة خيزران تجارية في نيكاراغوا (انظر الإطار 2)، وخدمات التفتيش الجمركي في مدغشقر والنيجر، وعدة استثمارات في صناعات زراعية في زامبيا.

التركيز الإستراتيجي الذي تضعه الوكالة على البلدان المتأثرة بالصراعات يؤكد الدور الرئيسي الذي تسهم به الوكالة في جهود إعادة الإعمار في تلك البلدان، وخصوصاً في الفترة الانتقالية البالغة الأهمية مع سعي تلك البلدان لتحقيق الاستقرار عقب سنوات من الصراع. كما يشير هذا التركيز إلى قدرة الوكالة على ضمان المشروعات حيث لا تتيح شركات ومؤسسات التأمين الأخرى تلك التغطية. وتبيّن ثلاثة مشروعات تغييريّة في كوت ديفوار – ترد تفاصيلها لاحقاً في هذا التقرير – جاهزية الوكالة للعمل بوصفها محفزاً لاستثمارات القطاع الخاص حال بدء انتهاء الصراعات. كما تبيّن مساندة الوكالة لمشروعات الصناعات التحويلية في الضفة الغربية وقطاع غزة التزام الوكالة بمجال الأولوية هذا. وشكّلت المشروعات في بلدان متأثرة بالصراعات وبلدان وأقاليم ضعيفة نسبة 41 في المائة من حجم العمليات الجديدة التي ساندتها الوكالة في هذه السنة.

حصلت الوكالة في هذه السنة المالية على موافقة مجلس المديرين التنفيذيين على إنشاء "برنامج الاقتصادات المتأثرة بالصراعات والضعيفة" بهدف زيادة تعميق مساندة الوكالة لمجال الأولوية هذا. فبالإضافة إلى الضمانات التي تتيحها الوكالة، سيقوم هذا البرنامج باستخدام مساهمات وضمانات من الجهات المانحة في إتاحة شريحة خسارة أولية لضمان مشروعات الاستثمار في الحالات والمناطق الصعبة. وجرى تنفيذ ذلك البرنامج في شهر يونيو/حزيران بمشاركة من حكومتي كندا والسويد اللتين التزمتا بتقديم التمويل لمساندة هذه المبادرة. وتمّ قطع شوط كبير في المناقشات مع جهات مانحة أخرى محتملة لمساندة هذا البرنامج.

المشروعات المعقدة هي مجال الأولوية الآخر الذي تنعم الوكالة بميزة نسبية واضحة فيه. فبالإضافة إلى إصدار ضمانات في هذه السنة لاستثمارات في إنتاج النفط والغاز وتوليد الكهرباء في كوت ديفوار، ساندت الوكالة توليد الكهرباء في أنغولا. وغالباً ما تكون المشروعات المعقدة مشروعات تغييريّة بالنسبة للبلدان المعنية، ويمكن أن تشمل على نحو متزايد مشاركة عدة مؤسسات من مجموعة البنك الدولي. وفي تلك الحالات، يمكن أن تكمل ضمانات الوكالة التمويل من مؤسسة التمويل الدولية ومن أدوات قروض وضمانات البنك الدولي، وذلك بغية استخدام كافة مجموعة الأدوات في إخراج تلك المشروعات إلى حيّز الواقع. وشكّلت مساندة الوكالة لمشروعات معقدة نسبة 69 في المائة من مجموع عمليات الوكالة في العام 2013.

ومع ازدياد أهمية الاستثمارات فيما بين بلدان الجنوب بوصفها مصدراً من مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر، تواصل الوكالة مساندة تلك الاستثمارات باعتبارها أولوية إستراتيجية أخرى. وفي هذه السنة، تناولت نسبة 13 في المائة من عمليات الوكالة استثمارات أجنبية مباشرة من بلد نامٍ في بلد نامٍ آخر. وتشمل الأمثلة على استثمارات فيما بين بلدان الجنوب بضمانة من الوكالة مصنع صناعات تحويلية في ليبيا ومشروع كهرباء في كينيا.

الإطار 1 – تعبئة الاستثمارات في كوت ديفوار

ترغب دولة كوت ديفوار الواقعة في غرب أفريقيا في إعادة إعمار بنيتها التحتية واستعادة سمعتها بوصفها قوةً اقتصاديةً في تلك المنطقة. وتسهم الوكالة حالياً بدور هام في تعبئة مبالغ ضخمة من استثمارات القطاع الخاص تحتاجها كوت ديفوار للوفاء بأهدافها الطموحة. وتقوم ضمانات الوكالة حالياً بمساندة ثلاثة مشروعات بنية تحتية تغييرية في تعبئة أكثر من ملياري دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفي السنة المالية 2012، قدّمت الوكالة ضمانات لاستثمارات بشأن تشييد جسر Henri Konan Bedie الذي يتعين على مستخدميه دفع رسوم ذلك الاستخدام. وكان ذلك حدثاً هاماً بالنسبة لكوت ديفوار حيث إن هذه الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص كانت تنتظر أكثر من 15 سنة نتيجة الصراعات الأهلية التي مر بها ذلك البلد. وتم حتى الآن قطع شوط كبير في تشييد ذلك الجسر، ومن المقرر افتتاحه في ديسمبر/كانون الأول 2014. ويتم في كوت ديفوار إنشاء كل عنصر من عناصر ذلك الجسر، بما في ذلك الأعمدة الخرسانية البالغ وزن كل منها 100طن – ويقوم موقع التشييد أيضاً بوظيفة مصنعٍ يعمل فيه في وقت الذروة 800 عامل.

وفي السنة المالية 2013، أصدرت الوكالة ضمانين لاستثمارين من شأنهما مساعدة كوت ديفوار في الوفاء بالطلب المتزايد على الطاقة. وتهدف الحكومة في ذلك البلد إلى تعزيز إنتاج الكهرباء بحوالي 80 في المائة في السنوات الست القادمة. وعلى الرغم من الصراع الحديث العهد، حقق قطاع الكهرباء في كوت ديفوار إنجازات هامة حسب المعايير الإقليمية في تلك المنطقة، وهو يقوم فعلاً بتصدير الكهرباء لعدة بلدان مجاورة. فمحطة كهرباء أزيتو بدأت عملها في العام 2000 وهي تزود شركة الكهرباء الحكومية بأكثر من ثلث حاجتها من الكهرباء. وواصلت مؤسسة الكهرباء المستقلة هذه إنتاج الكهرباء طوال سنوات الأزمة، وفي بعض الأحيان قام موظفوها بحراسة محطة الكهرباء تلك على مدار الساعة.

وبتمويل من مؤسسة التمويل الدولية وضمان من الوكالة لما بلغ 116 مليون دولار يغطي الجهة صاحبة الاستثمار في رأس المال Globeleq، شرعت الشركة بتنفيذ مشروع لتحويل المحطة الحالية بسيطة الدورة إلى محطة مؤتلفة الدورة، مما يزيد إجمالي قدرة الإنتاج من 290 ميغاواط إلى حوالي 430 ميغاواط. ويعني هذا أن تلك الشركة ستتمكن من زيادة إنتاجها كثيراً بدون استخدام أي وقود إضافي.

وبالانتقال إلى مستوى أعلى في سلسلة إمدادات الكهرباء، تقوم الوكالة حالياً أيضاً بمساندة مرفق الغاز قبالة الشاطئ الذي يتيح الغاز الطبيعي غير السائل مباشرة إلى محطات كهرباء كوت ديفوار، شاملة محطة كهرباء أزيتو. علماً بأن لدى منصة إنتاج النفط والغاز Foxtrol International العاملة في خليج غينيا استطاعة إنتاجية يومية تبلغ 110 إلى 120 مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، أي أكثر من نصف إنتاج ذلك البلد من الغاز الطبيعي. وتقوم Foxtrol حالياً باستغلال ستة آبار غاز، غير أن من شأن الاستثمارات الجديدة التي تساندها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تسهيل حفر سبع آبار جديدة حتى نهاية العام 2014. كما ستقوم تلك الشركة بإنشاء منصة جديدة في حقل غاز Marlin الذي يقع في منطقة امتيازها، ومن المتوقع بدء الإنتاج في العام 2015. ويتلقى هذا المشروع المساندة أيضاً من ضمان جزئي قدّمته المؤسسة الدولية للتنمية بمبلغ 60 مليون دولار، من مدفوعات لشراء أية أسهم لم يتم الاكتتاب بها بموجب اتفاقية إمداد وشراء الغاز الموقعة بين الحكومة والمستثمرين.

وإذا نظرنا إلى هذه الأمور مجتمعة، نرى أن الاستثمارات الجديدة التي تمت تعبئتها والبالغة ملياري دولار ستساعد في: مواصلة العمل، وإيصال الناس إلى عملهم ومدارسهم بمزيد من السرعة، وتهيئة فرص العمل، وإمكانية تحقيق منافع لا حصر لها من خلال برامج تنمية المجتمعات المحلية.

وحين يتم الجمع بين تلك المشروعات، يتّضح أن المشروعات في المجالات ذات الأولوية بالنسبة للوكالة شكّلت 82 في المائة من حجم أعمالها الجديدة في العام 2013.

ومن المنظور الإقليمي، ركّزت الوكالة في هذه السنة على منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تعتبر منطقة أفريقيا جنوب الصحراء أولوية عليا بالنسبة لمجموعة البنك الدولي وتسهم ضمانات الوكالة بدورٍ هام في تعبئة الاستثمار الأجنبي المباشر النافع إنمائياً لتلك المنطقة. وتفيد تقديرات البنك الدولي بأن منطقة أفريقيا تحتاج إلى إنفاق 38 مليار دولار سنوياً لمعالجة العجز في البنية التحتية، ومن خلال تسهيل القدرة على الحصول على رأس المال من القطاع الخاص واستخدام هيكليات مبتكرة، مثل الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، ساعدت الوكالة في توجيه الاستثمار نحو المشروعات التي تؤثر في شرائح كبيرة من سكان تلك القارة. وتوجهت نسبة أربع وخمسين في المائة من حجم أنشطة أعمال الوكالة في هذه السنة إلى مشروعات في تلك المنطقة.

وواصلت الوكالة في هذه السنة المالية أيضاً التركيز على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. علماً بأن حقيقة اعتماد الكثير من بلدانها تقليدياً على الاستثمارات من أوروبا فاقمت الاحتمالات المجهولة التي تواجهها تلك المنطقة، وذلك لأن أوروبا تعاني تحدياتها المالية الخاصة بها. وبالنسبة للوكالة، تعتبر هذه لحظة هامة لتملأ الثغرات التي لا يمكن للقطاع الخاص ملؤها. وفي نهاية السنة المالية 2011، التزمت الوكالة بتعبئة مليار دولار من القدرة التأمينية بغية إبقاء وتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك المنطقة. ومع إصدار ضمانات بقيمة 605.8 مليون دولارٍ في تلك المنطقة منذ ذلك الحين، تحقق الوكالة تقدّماً قوياً نحو الوفاء بذلك الهدف. وفي هذه السنة، ساندت الوكالة خمسة مشروعات في تلك المنطقة، شاملة مشروعي صناعات تحويلية من خلال الصندوق الاستئماني لضمان الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن شأن تلك المشروعات تهيئة فرص عمل وأنشطة أعمال في تلك البيئة الصعبة.

تخفيض البصمة الكربونية

تقوم البلدان باستثمارات ضخمة وبتطوير الخبرة في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام موارد الطاقة والنقل الحضري منخفض انبعاثات غاز الكربون. ويعتبر القطاع الخاص ضرورياً لتقديم الحلول المساندة لجهود تلك البلدان. إلا أن التكاليف المرتفعة المسبقة والمخاطر السياسية المُتصوّرة غالباً ما تؤثر في قرارات المستثمرين فيما يتعلق بالمُضيّ في ذلك المسعى في العديد من الأسواق.

من الطاقة الحرارية الأرضية في كينيا وتحويل النفايات إلى طاقة في الصين وتوليد الكهرباء بطاقة المياه في ألبانيا وأنغولا وباكستان، تساند الوكالة الدولية لضمان الاستثمار حالياً تحولات الطاقة من خلال استثمارات مستدامة في قطاعات الطاقة في كافة مناطق العالم. كما ساندت الوكالة في الآونة الأخيرة مشروعات نقل جماعي في بنما وتركيا.

وقّعت الوكالة في هذه السنة المالية ضمانات لمشروع لتوليد الكهرباء بطاقة الرياح في نيكاراغوا فضلاً عن مشروعات في كوت ديفوار وبنغلاديش تتناول تحويل محطات الكهرباء من بسيطة الدورة إلى مؤتلفة الدورة. فالمشروعات الأخيرة تنتج المزيد من الكهرباء لتلك البلدان بدون استخدام المزيد من الوقود، وهو ما يسفر عن تفادي الكثير من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنوياً.

المعايير البيئية والاجتماعية

يعتبر الأداء البيئي السليم وإدارة الموارد الطبيعية بما يحقق استدامتها والمسؤولية الاجتماعية أموراً بالغة الأهمية في نجاح الاستثمارات ومساهمتها في تنمية البلدان المضيفة لها. وتستخدم الوكالة مجموعة شاملة من معايير الأداء بشأن كافة الاستثمارات التي يتم تغطيتها ضمانياً، كما يقوم اختصاصيو الوكالة في المجالين البيئي والاجتماعي بتقييم الأثر المحتمل أن ينجم عن المشروعات التي تساندها الوكالة، وهم يُسدون المشورة للمتعاملين مع الوكالة بشأن كيفية تقليل وتخفيف ذلك الأثر. وفي إطار جهود تحقيق الانسجام فيما بين مؤسسات مجموعة البنك الدولي المتعاملة مع القطاع الخاص، تقوم الوكالة حالياً بتحديث سياساتها ومعايير الأداء عقب عملية استعراض مماثلة قامت بها مؤسسة التمويل الدولية.

يواصل "صندوق التحديات البيئية والاجتماعية لأفريقيا" الذي تديره الوكالة وتموله الحكومة اليابانية العمل بمثابة آلية لتقديم المشورة الفنية للمستثمرين عبر الحدود في تلك المنطقة. فهذا الصندوق مفتوح على أساس كل حالة على حدة للمستثمرين الذين تلقوا فعلاً ضمانات من الوكالة، أو يجري النظر في تقديمها لهم. ومن خلاله، يمكن للمستثمرين تلقي مشورة الخبراء من الوكالة ومن استشاريين خارجيين بهدف ضمان تحسين المشروعات أداءها البيئي والاجتماعي. وفي هذه السنة المالية، ساند صندوق التحديات البيئية والاجتماعية لأفريقيا مشروعين من مشروعات الوكالة في إثيوبيا: مشروع africaJUICE الذي أنشأ اتحاد مزارعين معنياً بالتجارة المنصفة، ومشروع الإسمنت الوطني الذي خلق نظاماً قوياً للإدارة البيئية والاجتماعية.

الفاعلية الإنمائية للوكالة الدولية لضمان الاستثمار

تستطيع الوكالة – من خلال تحسين فهم النواتج التنموية للاستثمارات التي تقدم لها التغطية الضمانية – تركيز جهودها بمزيد من الدقة وتحقيق أثر أعلى مستوىً. ونتيجة لذلك، تواصل الوكالة تدعيم وقياس فاعليتها الإنمائية، فضلاً عن اكتساب دروس قيّمة من مشروعات سابقة يمكن تطبيقها في عملياتها الحالية.

هذه السنة المالية هي الذكرى الثالثة لانطلاقة "نظام مؤشرات الفاعلية الإنمائية" (DEIS) الذي وضعته الوكالة من أجل قياس وتتبّع الأثر الإنمائي للمشروعات التي تقدم لها الوكالة تغطية ضمانية. ومن خلال ذلك النظام، تقوم الوكالة بقياس مجموعة مشتركة من المؤشرات فيما بين كافة المشروعات: الاستثمار الذي تمت مساندته، والعمالة المباشرة، والإنفاق على أنشطة التدريب، والسلع التي تم توريدها محلياً، والاستثمارات التي قامت بها المجتمعات المحلية. كما تقيس الوكالة مؤشرات قطاعات محددة. ويتبيّن من النتائج أن المؤسسة عبأت 5.4 مليار دولار من الاستثمارات في السنة المالية 2013، أي حوالي مثلي قيمة الضمانات التي جرى إصدارها.

الإطار 2 – عندما تكون أنشطة الأعمال موائمة للبيئة: مشروع EcoPlanet Bamboo في نيكاراغوا

ينجم أكثر من 17 في المائة من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون عن قطع أشجار الغابات، مما يجعله ثالث أكبر مصدر من مصادر انبعاثات الغازات المسبّبة للاحتباس الحراري. ولذلك يعتبر استبدال الأخشاب الصلبة ببديل قابل للاستدامة طريقة سهلة لتخفيض تلك الانبعاثات.

ولدى مشروع EcoPlanet Bamboo الذي تسانده الوكالة خطط لخلق إمدادات ثابتة وكبيرة من المواد الخام لفائدة الصناعات التي تستخدم الخشب التقليدي. وهذا الاستثمار في نيكاراغوا الذي تسانده الوكالة بتغطية ضمانية بواقع 27 مليون دولار يقوم بتمويل شراء وتحويل الأراضي المتدهورة إلى مزارع خيزران تجارية لبيع وتصدير ألياف الخيزران. وتخطط هذه الشركة لإنشاء مرفق معالجة سابقة من أجل إنتاج وبيع ألياف الخيزران التي يصادق عليها مجلس الإشراف على الغابات. وستتوجه ألياف الخيزران إلى الصناعات التحويلية التي تستخدم الأخشاب في الولايات المتحدة والشركات المتعددة الجنسية، وذلك لاستخدامها في صناعات مثل: الرقائق والمواد التركيبية للاستخدام في الأبنية والأثاث، وعجينة وإنتاج الورق، وتوليد الطاقة المتجددة.

كانت التغطية الضمانية من الوكالة بالغة الأهمية بالنسبة لهذه الشركة المتعاملة مع الوكالة: "فببساطة، أعطتنا المساندة التي قدمتها الوكالة القدرة على مضاعفة استثماراتنا في نيكاراغوا" حسبما قال المدير التنفيذي لشركة EcoPlanet Bamboo تروي وايزمن.

الصورة الإنمائية لهذا الاستثمار قوية جداً: فهو خلق فرص العمل لإحدى أشد مناطق نيكاراغوا فقراً، وهي المنطقة القاصية المسماة منطقة جنوب الأطلسي ذات الاستقلال الذاتي. علماً بأن أثر المشروع الجديد نسبياً على الاقتصاد المحلي واضح فعلاً – بما في ذلك: خلق فرص العمل، وتحسين الأراضي، وتحديث مهارات العاملين. وقد أسفر الاستثمار الأول الذي قامت به هذه الشركة في نيكاراغوا عن خلق أكثر من 300 فرصة عمل في تلك المنطقة ذات مستوى البطالة المرتفع، فضلاً عن استصلاح 4800 فدان من الأراضي المتدهورة ووضعها في الإنتاج بصفتها مزارع خيزران. وتنشط شركة EcoPlanet Bamboo في أن تكون توريداتها من موردين محليين وفي خلق العمالة غير المباشرة. وتضمن فلسفة هذه الشركة كون المرأة من بين المكونات الهامة لقوة العمل فيها وكون مساهماتها في المجتمعات المحلية تشجع: العلاقات الجيدة، ومساندة التربية والتعليم، وتحسين حياة الناس.

ومن المعالم الرئيسية بالنسبة لمجالي الحراجة وتغيّر المناخ أن أصبحت EcoPlanet Bamboo أول شركة حصلت في نوفمبر الماضي من أجل مزرعة الخيزران التي لها في نيكاراغوا على مصادقة على أنها تسهم في تخفيض انبعاثات غاز الكربون، وذلك من مؤسسة معايير الكربون المحققة. ويعتبر هذا إنجازاً يعزز الأثر الاجتماعي والبيئي الذي تتركه هذه الشركة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي في بلد وفئة لم يستفيدا تقليدياً من تمويل مقابل تخفيضٍ كبيرٍ في انبعاثات غاز الكربون.

ويُتيح نظام مؤشرات الفاعلية الإنمائية خطوات قياس النواتج الإنمائية الفعلية التي تنجم عن المشروعات بعد ثلاث سنوات من تاريخ توقيع عقد الضمان المعني. واعتباراً من السنة المالية 2014، ستبدأ الوكالة الإبلاغ عن تلك البيانات بشأن مجموعة الضمانات الحالية التي وقعتها الوكالة في السنة المالية 2011.

تواصل الوكالة تحسين قياس فاعليتها الإنمائية. وهي تتعاون أيضاً مع مؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى في إطار السعي لتوحيد المؤشرات.

ويعتبر برنامج التقييم الذاتي الذي اعتمدته الوكالة أداة مفيدة أخرى في تعزيز فهم الوكالة للفاعلية الإنمائية. ويشمل ذلك التقييم الرصد المتعمق لنتائج المشروعات بالنظر في المعايير التالية: أداء أنشطة الأعمال، الاستدامة الاقتصادية، أثر تنمية القطاع الخاص، النواتج الإنمائية، والنواتج البيئية والاجتماعية. ويتم القيام بذلك إضافة إلى التقييمات التي تقوم بها مجموعة التقييم المستقل (IEG) في البنك الدولي – وهذا ما ستتم مناقشته لاحقاً في هذا التقرير – والرصد المستمر للمشروعات من جانب جهاز موظفي الوكالة. وأجرت الوكالة في هذه السنة تقييماً ذاتياً لما بلغ ستّة مشروعات.

أجرت مجموعة التقييم المستقل في هذه السنة المنصرمة تقييماً بشأن مساندة مجموعة *البنك الدولي لأنشطة الابتكار وتنظيم المشروعات* في البلدان النامية. وأكّد التقرير الذي وضعته المجموعة على أن الابتكار بالغ الأهمية ليس بالنسبة للنمو الاقتصادي فحسب، بل أخذ يتزايد أهمية أيضاً من أجل التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجهها عملية التنمية، كتلك المتعلقة بالاشتمال والاستدامة. ووجدت مجموعة التقييم العديد من حالات مساعدة المساندة من الوكالة عمليات تحديث التكنولوجيا على مستوى الشركات (من خلال: نقل وتعميم التكنولوجيا، واكتساب تكنولوجيات جديدة) في تشجيع كل من: الابتكار، وتطوير المهارات، ونمو القطاع الخاص. كما أبرز التقرير كيف أن التغطيات الضمانية من الوكالة ساعدت في حفز الاستثمار الأجنبي المباشر في أوضاع أعقبت انتهاء الصراعات، وساندت نقل التكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب وتدفقات المعارف فيما بين تلك البلدان.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار والنزاهة المؤسسية

يفيد أحد التقديرات الحديثة العهد بأن البلدان النامية تخسر نتيجةً للفساد ما بين 20 مليار دولار و 40 مليار دولار في كل سنة. كما أن الفساد يفاقم تكاليف أنشطة الأعمال في العديد من البلدان، وهذا ما يقوض مناخ الاستثمار فيها ويؤدي إلى ضعف سيادة القانون. علماً بأن هذا الإدراك لأثر الفساد شكّل سبب الاتفاقيات والقوانين والسياسات الناظمة لأنشطة الأعمال في مختلف مناطق العالم، وفي البلدان المتعاملة مع الوكالة والبلدان المضيفة للاستثمارات وتلك التي تأتي منها الاستثمارات.

يعتبر تطبيق معايير نزاهة مؤسسية عالية من بين الطرق الهامة التي تسهم من خلالها الوكالة في مساندة الاستثمار الأجنبي المباشر الإيجابي والمستدام. ووضعت الوكالة في العام 2011 إستراتيجية نزاهة لتساعد في صون الأثر الإنمائي للاستثمارات التي تقدّم لها التغطية الضمانية. وفي العام 2012، وضعت الوكالة الصيغة الرسمية لإطار ضمن خطوات عقود الضمان بغية تحديد المخاطر المحتملة المصاحبة للأنشطة غير الأخلاقية وغير القانونية مثل: الرشاوى، والفساد، والاحتيال، والتواطؤ، وتبييض الأموال. وتتطلب العناية الواجبة التي تعتمدها الوكالة بشأن النزاهة النظر في تفاصيل التعاملات، ولكنها تشمل دائماً تحليلاً لكل من: هيكلية المشروع المعني، والترخيص الممنوح له أو إجراءات استدراج العطاءات بشأنه، ومخاطر النزاهة أو السمعة المحتمل أن تنجم عن الجهات الراعية للمشروع أو الأطراف المشاركة فيه.

من شأن إجراءات العناية الواجبة التي اعتمدتها الوكالة بشأن النزاهة أن تساعد في تخفيض إمكانية الفساد في المشروعات التي تساندها. كما أن الأحكام التي اعتمدتها الوكالة بشأن مكافحة الفساد مُتضمّنة في عقود الضمان التي تصدرها. وتتوقع الوكالة من المتعاملين معها ومن شركائها التقيّد بكل من: القوانين الوطنية المعنية، وبالقواعد الخاصة بالتجارة والتوريدات، وبمعايير مكافحة الفساد التي تعتمدها مجموعة البنك الدولي.

في العام 2012، جرى تضمين المعلومات عن المشروعات التي ساندتها الوكالة في برنامج جرى تطويره في الآونة الأخيرة يعمل على الهواتف والألواح الجوالة ويسهّل لمستخدميه إبلاغ مكتب نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون النزاهة – في تكتم – عن هواجس احتيال وفساد في المشروعات. كما يمكّن ذلك البرنامج مستخدميه من تحديد المشروعات المعنية استناداً إلى: البلد المعني، ونوع النشاط، أو كلمة رمزية مع إرسال صور. ويتيح ذلك البرنامج القدرة على الوصول إلى قائمة الشركات والأشخاص الممنوعين من التعامل مع مجموعة البنك الدولي.

25 years

الإطار 3 – تاريخ الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

جرى قبل إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار طرحُ فكرة مؤسسة متعددة الأطراف تقدّم خدمات التأمين ضد المخاطر السياسية – وفي الواقع ذلك هو ما جرى في العام 1948. ولكن لم تصبح هذه الفكرة واقعة حقيقية إلا في سبتمبر/أيلول من العام 1985. ففي ذلك الوقت، بدأ مجلس محافظي البنك الدولي خطوات إنشاء مؤسسة تأمين تابعة من خلال المصادقة على اتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التي حددت الرسالة الرئيسية للوكالة: "تعزيز تدفق رأس المال والتكنولوجيا إلى البلدان النامية لأغراض إنتاجية بشروط تتسق مع: احتياجاتها التنموية، وسياساتها وأهدافها على أساس من معايير منصفة وثابتة بشأن معاملة الاستثمار الأجنبي".

وفي 12 أبريل/نيسان 1988، أدت اتفاقية دولية إلى إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) لتكون أحدث عضو في مجموعة البنك الدولي. وكانت عضويتها مفتوحة لكافة البلدان الأعضاء في البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، وبدأت عملها برأس مال بلغ مليار دولار. وكانت البلدان الأعضاء الأصلية التسعة والعشرون في الوكالة هي: البحرين، بنغلاديش، بربادوس، كندا، شيلي، قبرص، الدانمرك، إكوادور، مصر، ألمانيا، غرينادا، إندونيسيا، جامايكا، اليابان، الأردن، كوريا، الكويت، ليسوتو، ملاوي، هولندا، نيجيريا، باكستان، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة. وكان إنشاء هذه الوكالة يهدف إلى ردف مصادر القطاع العام والقطاع الخاص العاملة في مجال التأمين ضد المخاطر غير التجارية في البلدان النامية. واعتُبرت تعدُّدية أطراف الوكالة ورعايتها المشتركة من بلدان متقدمة وبلدان نامية صفة تعزز كثيراً ثقة المستثمرين عبر الحدود.

وأصبحت رسالة الوكالة حالياً واضحة وصريحة: تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية من أجل: مساندة النمو الاقتصادي، وتقليص الفقر، وتحسين حياة الناس.

البلدان الأعضاء في الوكالة (179)

البلدان الصناعية – 25

أستراليا • النمسا • بلجيكا • كندا • الجمهورية التشيكية • الدانمرك • فنلندا • فرنسا • ألمانيا • اليونان • أيسلندا • أيرلندا • إيطاليا • اليابان • لكسمبورغ • هولندا • نيوزيلندا • النرويج • البرتغال • سلوفينيا • إسبانيا • السويد • سويسرا • المملكة المتحدة • الولايات المتحدة

البلدان النامية – 154

آسيا والمحيط الهادئ

أفغانستان • بنغلاديش • كمبوديا • الصين • فيجي • الهند • إندونيسيا • جمهورية كوريا • جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية • ماليزيا • ملديف • ميكرونيزيا (ولايات الموحدة) • منغوليا • نيبال • باكستان • بالاو • بابوا غينيا الجديدة • الفلبين • ساموا • سنغافورة • جزر سليمان • سريلانكا • تايلند • تيمور ليشتي • فانواتو • فييتنام

أوروبا وآسيا الوسطى

ألبانيا • أرمينيا • أذربيجان • بيلاروس • بلغاريا • البوسنة والهرسك • كرواتيا • قبرص • إستونيا • جورجيا • هنغاريا • كازاخستان • كوسوفو • جمهورية قيرغيز • لاتفيا • ليتوانيا • جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة • مالطة • مولدوفا • الجبل الأسود • بولندا • رومانيا • الاتحاد الروسي • صربيا • الجمهورية السلوفاكية • طاجيكستان • تركيا • تركمانستان • أوكرانيا • أوزبكستان

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

أنتيغوا وبربودا • الأرجنتين • جزر البهاما • بربادوس • بليز • بوليفيا • البرازيل • شيلي • كولومبيا • كوستاريكا • دومينيكا • الجمهورية الدومينيكية • إكوادور • السلفادور • غرينادا • غواتيمالا • غيانا • هايتي • هندوراس • جامايكا • المكسيك • نيكاراغوا • بنما • باراغواي • بيرو • سانت كيتس ونيفس • سانت لوسيا • سانت فنسنت وجزر غرينادين • سورينام • ترينيداد وتوباغو • أوروغواي • جمهورية فنزويلا البوليفارية

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الجزائر • البحرين • جيبوتي • مصر • جمهورية إيران الإسلامية • العراق • إسرائيل • الأردن • الكويت • لبنان • ليبيا • المغرب • عُمان • قطر • المملكة العربية السعودية • الجمهورية العربية السورية • تونس • الإمارات العربية المتحدة • الجمهورية اليمنية

أفريقيا جنوب الصحراء

أنغولا • بنن • بوتسوانا • بوركينا فاصو • بوروندي • الكاميرون • الرأس الأخضر • جمهورية أفريقيا الوسطى • تشاد • جمهورية الكونغو الديمقراطية • جمهورية الكونغو • كوت ديفوار • غينيا الاستوائية • إثيوبيا • إريتريا • غابون • غامبيا • غانا • غينيا • غينيا بيساو • كينيا • ليسوتو • ليبريا • مدغشقر • ملاوي • مالي • موريتانيا • موريشيوس " موزامبيق • ناميبيا • النيجر • نيجيريا • رواندا • ساو تومي وبرنسيبي • السنغال • سيراليون • سيشل • جنوب أفريقيا • جنوب السودان • السودان • سوازيلاند • تنزانيا • توغو • أوغندا • زامبيا • زمبابوي

بلدان بصدد استيفاء شروط الانضمام لعضوية الوكالة

بوتان، ميانمار

للاتصال والاستعلامات

كبار المديرين

Keiko Honda نائب الرئيس التنفيذي	khonda@worldbank.org
Michel Wormser نائب الرئيس ورئيس خبراء العمليات	mwormser@worldbank.org
Ana-Mita Betancourt المدير والمستشار القانوني العام للشؤون القانونية والمطالبات	abetancourt@worldbank.org
Kevin W. Lu آسيا والمحيط الهادئ – مدير إقليمي	klu@worldbank.org
Edith P. Quintrell مدير إدارة العمليات	equintrell@worldbank.org
Lakshmi Shyam-Sunder رئيس الخبراء الماليين ومدير إدارة التمويل والمخاطر	lshyam-sunder@worldbank.org
Ravi Vish رئيس الخبراء الاقتصاديين ومدير إدارة الاقتصاد والاستدامة	rvish@worldbank.org
Marcus S.D. Williams مستشار لشؤون الإستراتيجية والاتصالات والشراكات	mwilliams5@worldbank.org

المراكز الإقليمية

آسيا والمحيط الهادئ – Kevin W. Lu مدير إقليمي	klu@worldbank.org
أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا – Olivier Lambert مدير إقليمي	olambert@worldbank.org

مسئولو قطاع الضمانات

Antonio Barbalho الطاقة والصناعات الاستخراجية	abarbalho@worldbank.org
Nabil Fawaz الصناعات الزراعية والصناعات التحويلية والخدمات	nfawaz@worldbank.org
Olga Sclovscaia القطاع المالي وقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية	osclovscaia@worldbank.org
Margaret Walsh البنية التحتية	mwalsh@worldbank.org

إعادة التأمين

Marc Roex	mroex@worldbank.org

الاستفسارات بشأن أنشطة الأعمال

migainquiry@worldbank.org

استعلامات وسائل الإعلام

Mallory Saleson	msaleson@worldbank.org

WWW.MIGA.ORG

Multilateral Investment Guarantee Agency
World Bank Group
1818 H Street, NW
Washington, DC 20433 USA

t. 202.458.2538
f. 202.522.0316

ISBN 978-1-4648-0059-7